# الفصل الثامن عشر

# مقاومـــــة العولمـــــة

زينب نصار(*)

## أولاً: العولمة

منذُ حوالى العقدين يدور جدل من دون أن يحسم حول ماهية العولمة، ولكن هناك توافقاً على قبولها كحقيقة. «إن قبول العولمة كحقيقة هو في حدّ ذاته حقيقة اجتماعية»، «ولا شيء في العالم يستطيع تغيير العالم بقدر ما يستطيع أن يغيره الاعتقاد الجماعي بأنّه يتغير، وإن في اتجاهات نادراً ما ترغبها جماعة المعتقدين»(١).

لقد هزت العولمة استقرار المنظومات الكاملة للمفاهيم السياسية ـ الاجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيس للحداثة السياسية، مثل الوحدة والمنظومة، وكذلك مقولات مثل الدولة والسيادة والأمة والوطن والمجتمع.

ولم تسلم الأمكنة، ولا الجغرافيا التي تتساقط حدودها، وعلى عكس ما يذهب إليه فوكوياما، فهي ليست **نهاية التاريخ** وإنّما، وكما يقول بول فيريليو (Paul Virilio) «إنها نهاية الجغرافيا»(٢).

---

(*) كاتبة من لبنان.

(١) جنز بارتلسون، «ثلاثة مفاهيم للعولمة،» ترجمة سعيد زهران، **الثقافة العالمية**، العدد ١٠٦ (أيار/ مايو ٢٠٠١)، ص ٣٢.

(٢) Zygmunt Bauman, *Le Coût humain de la mondialisation*, pluriel (Paris: Hachette Littérature, 1999), p. 24.

نحن جميعاً في حالة انتقال على هوانا أو بالقوة، بخيارنا أو بالضرورة، نحن نرحل (نغير المكان) حتّى ولو لم نتحرك جسدياً، «أن تبقى في مكانك ليس شيئاً من الواقع في عالم لا يكَفّ عن التغير»[٣].

كُلّ شيء يصبح موضوعاً للتبادل الكوني وعرضة للتغيير السريع ضمن الجيل الواحد نفسه، والذي لا يسمح بأي استقرار لأي حال. وتسابق المعلومة الموضوع في الوصول. «ومن يبغ السير إلى الإمام، فإن عليه أن يظهر مقدرة كبيرة على الحركة والتنقل (Mobilitaet)»[٤].

تعصف العولمة اليوم بالمجتمعات كافة، فقد «انتقلت العولمة من كونها تعبيراً عن أجزاء ملموسة من الحقيقة، لتصبح حالة مرجعية»[٥]قائمة بذاتها. ويمكن القول إن العولمة تتمظهر في سؤال أنثولوجي يطال العالم كُلّه. والسؤال هل ينجح الجميع في التعولم؟ «أن تؤمكن في عالم معولم، هذا بذاته مؤشر على الحرمان». «إن جزءاً مهماً من مسار العولمة، ليس إلا التمييز العنصري، والاستثناء التصاعدي التدريجي من الحيز»[٦].

انتهت اللعبة القديمة، «وتتمحور الجديدة اليوم حول خلق الشروط الملائمة لنمو مستمر، وكلمة السرّ في هذه اللعبة هي ثقة المستثمرين، ما يوجب مراقبة الموازنات العامة»[٧]، وتهيئة الظروف الملائمة للمستثمرين، فيبدو وكأن خصوم الأمس جميعاً، وبكل طاقاتهم، وفئاتهم: المدارس والجامعات، الحكومة والنقابات، ينخرطون في عملية تحويل سريعة للمجتمع. تفكك البنى الموروثة ومؤسساتها، ويتم تحرير التجارة، وخصخصة المشاريع والمؤسسات الحكومية. وتوقيع الاتفاقيات الضامنة لحرية حركة رؤوس الأموال، والتي ترعاها المؤسسات الدولية، من صندوق النقد وأخواته. وهذه الأخيرة تحكم من دون أي ضمانات بالاستثمار المستقبلي، وعلى حساب فكّ الارتباط الاجتماعي. ولأن المعركة شرسة، لا بُدَّ من القضاء على الأعداء، فهناك إمكانية محتملة، ناهيك عن تلك المفترضة، لاقتناص الأرباح بسرعة

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(٤) هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ ٢٩٥، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٣)، ص ٢٩٢.

(٥) بارتلسون، «ثلاثة مفاهيم للعولمة،» ص ٤٥.

(٦) Bauman, *Le Coût humain de la mondialisation*, p. 10.

(٧) Pierre Bourdieu, «L'Architecte de l'euro passe aux aveux,» *Le Monde diplomatique* (septembre 1997), p. 38.

الضوء[٨]، ويحل رأس المال المالي العلاقة مع الأنواع الأخرى نظيرته كلياً أو جزئياً، يتقدم هائجاً مجتاحاً كُلّ المنجزات، يعلن انفكاكه من المكان والناس، حيثُ المشاريع تخص المستثمرين، لا العمال، ولا المونين، ولا الجغرافيا، إنه حرّ في أن يغادر ساعة يشاء. كما إنه حرّ في تجنب نتائج مغادرته، وهذه أهم علامات تفوقه على الحيز «فهو يستطيع أن يجد دائماً بيئة مرحبة، مطواعة غير مقاومة»[٩] ويتنافس الجميع على جذبه، وبشروطه، فالمعيار الحاسم هو الحصول على ثقة الأسواق، لا الرأي العام ولا خياراته. فهذه مرحلة العولمة.

## ١ ـ العولمة: حراك فائق

تبذل جهود جبارة لكي تتخذ المجتمعات صورة واحدة، منمطة تتلاءم مع السلع المعدة للاستهلاك؛ في القرية الكونية. تجري هندسة وتظهير الواقع العالمي بشكل موحّد وبحسب متطلبات السوق، ويتم تعميم صورته، وموقعته (جعله في الموقع) من فوق، على شكل مدن للمقاولات متشابهة، براقة بالأضواء الصاخبة، بالموسيقى، وألوان الإعلانات والصور، ومطاعم الوجبات السريعة، ومراكز التسوق التجارية الشاملة الضخمة التي تراها أنى ذهبت في العالم وأصقاعه النائية؛ فيتعمق التشكيل الشكلي للواقع، مع القطع التدريجي مع تجربته الذاتية، فيعاد إنتاجه بما يشبه غيره، أو ما يسميه ليفين، الصورة الزائفة كأحد أسس الواقعية المفرطة.

يتحلل الواقع لينسجم مع الصورة عنه، ينساق لئلا يرفض، فالواقع يصممه المهندسون ـ بحسب الطلب، وليس معطى من الله، صناعي هو وليس طبيعي، منتج بواسطة معدات (Hardware)، وليس بواسطة التواصل المباشر، معقلن، وليس منتجاً مشتركاً بين الجماعة، فإلى أي مدى يعبر عن نفسه أو عن الصورة الزائفة حقيقة؟ أم إن الصورة الحقيقية هي الزائفة؟ في الحدّ الذي تندمج فيه آخر ثغرات العالم في السوق العالمية، يكتمل نشوء عالم تقلع منه جذور الثقافات والهويات المحلية، وتعوض برموز، يصبح معها الوجود رسماً لعالم ـ بضائع!.

وتشكل الشركات العابرة للحدود الدينامو المحرك الذي ألغى المسافات، وأزاح الحدود ذهاباً، للوصول إلى مواردها بحرية، وعمدها باتفاقيات ملزمة للآخرين، تضمن وتحمي له حقّ السيطرة الاحتكارية، على موارد التكنولوجيا، والاستثمارات

---

(٨) في أواسط التسعينيات، تجري وفي خلال يوم واحد عمليات بيع للعملات الأجنبية بقيمة تبلغ في المتوسط، حوالى ١,٥ مليار دولار. وتعادل هذه القيمة مجموع الناتج القومي الإجمالي السنوي في ألمانيا. انظر: مارتين وشومان، **فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ١٠٣.

(٩) Bauman, *Le Coût humain de la mondialisation*, pp. 22-23.

المعولمة، والإنتاج. ووصل ووحد بين المدن على بعد المسافة بينها، عبر تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الذكية ووسائل اتصالاتها، التي تقدم وسائل التكامل، من خلال الكومبيوتر، والنماذج المتناهية الصغر، ناهيك عن النظم الرقمية ووسائل الاتصال بالأقمار الصناعية، والألياف البصرية، والإنترنت. والصناعات التي تنتج المنتجات الرقمية. وأخر تطورات تقنية النانو، بأنواعها الأكثر قوة، وغير المرئية، والمزاحمة عبر البكتيريا والميكروبات وحروب المناخ، فيبدو العالم شبكة معقدة متداخلة اعتماداً في ما بينها، تربطها عملية إنتاج واستهلاك وانتقال مباشر للسلع والخدمات، ويتم تبادل ذلك كُلّه في إطار السوق المعولم.

إن ثلاثية نزع الطابع الإقليمي (Deterritorialisation)، وقدرة الترابط (Interconnectedness)، والتسليع الاجتماعي (Social Acceleration)، تمثل الحدث الأخير في الحياة الاجتماعية المعاصرة.

ومن الطبيعي أن يملك نظام العولمة ثقافته المهيمنة، ما يفسر ميل التكامل نحو إضفاء طابع التجانس، وهذا ليس بظاهرة جديدة، فلطالما انتشرت ثقافات الإمبراطوريات المهيمنة في التاريخ، من اليونان والمصريين والعرب وغيرهم.

»ولعلها المرة الأوضح في التاريخ، التي ينكشف فيها العالم موحداً، في العولمة، وتبرز فيها معالم الأنا ـ الإنسانية الكبرى الواحدة بأجزائها مجتمعة في الزمان والمكان، والتكنولوجيا ما بينهما، في التنميط، في النمذجة، فتبدو الصورة لكأن الفرد يشبه ويصبح نفسه والآخر في آن«[١٠].

ولا شكّ أن الناس أصبحت تعرف لصالح أي نمط معيشي تصوت، وليس مفاجئاً أن يكون النمط الأمريكي بامتياز، الممثل الأمثل للعولمة، إذ «إن المجتمعات تزدهر أو تدمر حين تتطابق المعتقدات مع التكنولوجيات«[١١].

يدخل المرء، هذا الحيز المكاني على قناعة بأنّه يختاره، يصوت له، يندمج فيه إلى النهاية. ليكتشف أنّه ضائع، وملامح المكان غريبة، أنّه في غربة، فالحيز المعاصر، مبني من الباطون، قاسياً صلباً، غير قابل للتفاوض، ويحدد قواعد وأنظمة التعاطي داخل الجماعة الواحدة، ويقطع أي أهليّة للتواصل مع الجماعات الأخرى. لكنهم

---

(١٠) زينب نصار، «الاستغراب عند حسن حنفي: أزمة الأنا المعولمة،» ورقة قدمت إلى: معهد الحكمة في بغداد عام ٢٠٠٣.

(١١) لستر ثورو، **مستقبل الرأسمالية: كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد**، ترجمة عزيز سباهي (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٨)، ص ٢٤.

يتقابلون حيثُ يشترون السلع، يلبس الفرد شكل المستهلك، يندفع جميع المستهلكين لاختيار السلع، فهل هم أحرار؟ ماذا يحدث عندما يخلي الإنسان المكان للمستهلك، وعندما يزيح مفهوم المستهلك مفهوم الإنسان[١٢]. لقد سبق لهربرت ماركوز، أن بيّن موقع الإنسان في النظام، حيثُ يسود، «الرفاه، الفعالية، افتقاد الحرية في إطار ديمقراطي»[١٣].

## ٢ ـ تقدم جديد، تقسيم قديم

يتمحور نظام العولمة حول قانون مور (Moore's Law)[١٤] الذي يدفع البنى الاقتصادية إلى التكييف الدائم والمرن مع التغيرات المتواترة والسريعة[١٥]. وينخرط الجميع وكُلّ من موقعه في عمليات (Down-sizing) (Re-engineering)، وقد حلت في اللغة العربية عبر الترشيق والترشيد وغيرها. والحراك الدائم، وهو خير معبر عن صحة الاقتصاد الجيد الجاذب.

لقد تحققت، بفضل العولمة، في القرن العشرين معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة، وفقاً لصندوق النقد الدولي[١٦] «في عام ١٩٩٥ بلغ حجم التجارة العابرة للحدود خمس مجموع السلع والخدمات المحتسب إنتاجها إحصائياً»[١٧].

ولكن ترسخ أيضاً واقعاً لم يتغير تصنيفه، منذُ أمد، «حيثُ إنَّ ٢٠ في المئة من دول العالم هي الأكثر ثراء، وتستحوذ على ٨٤,٢ في المئة في التجارة الدولية، ويمتلك سكانها ٨٥,٥ في المئة من مجموع مدخرات العالم[١٨]. ويبين تقرير صندوق النقد

---

(١٢) يدلّ مفهوم الإنسان، كما أورده هيدغر، على «الواقع الاجتماعي»، ويتجلى في القوانين والمقاييس والأخلاقيات والتقاليد والثقافة والرأي العام. انظر: **الموسوعة الفلسفية**، بإشراف م. روزنتال وي. يودين (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ٥٩

(١٣) هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة جورج طرابيشي، ط ٤ (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٤)، ص ٣٧.

(١٤) باول أ. كونتر، «معركة رأس المال،» **الثقافة العالمية**، العدد ١٠٢ (٢٠٠١)، ص ٢٠. ينصّ قانون مور على أن قوة أداء المشغلات الدقيقة (Microprocessors)، ستتضاعف كُلّ ١٨ شهراً.

(١٥) سعر المنظّم الآلي ولوازمه في العام ١٩٦٠ بلغ ٨٦٩,٠٠٤ دولار. انظر: *Finances et développement* (mars 2002)

(١٦) تضاعفت حصة الفرد من الناتج العالمي خمس مرات» وكانت النتائج التي أفرزها التحرير المتزايد للتجارة عظيمة، فمنذ أربعة عقود من الزمان فاق نمو التجارة في السلع والخدمات نمو الإنتاج. لا بل منذُ عام ١٩٨٥ أضحى نمو قيمة التجارة يفوق نمو قيمة الناتج الإجمالي بمقدار الضعف. انظر: International Monteray Fund [IMF], *World Economic Outlook* (Washington, DC: IMF, 2000).

(١٧) مارتين وشومان، **فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ص ١٨٨

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.

الدولي نفسه للعام ٢٠٠٠، أن حصة الفرد في الربع الأغنى من العالم قد تضاعفت ست مرات، في حين أن حصة الفرد في الربع الأفقر قد انخفضت ثلاث مرات.

وتظهر نخبة جديدة، تختبر سلطة متجاوزة للمحلية. وتشكل المناطق العابرة محرك العولمة حيثُ إنَّ «٧٠ في المئة من حركة التجارة الدولية يتم التفاوض بشأنها داخل أو بين المناطق العابرة. كما إنها تدير ٨٠ في المئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين أنها لا توظف أكثر من ٣ في المئة من اليدّ العاملة المعولمة».

من الطبيعي والحالة هذه، أن يتم الارتداد عن كُلّ الاتفاقيات، والتسويات التاريخية التي أمكن تحصيلها لصالح العمل. لذا لا بُدَّ من تخفيض كلفة الأجور، وهو الأمر الضروري لتحرير سوق العمل، بتخفيض كلفة العمل، من خلال دفعها (تخريجها) خارج الشرعيّة القانونية المرتبطة بزيادة الإنتاجية وربطها بكلفة المعيشة. إن تكييف الأجور في مرحلة تحرير سوق العمل، يتطلب إلغاء شرعية الحدّ الأدنى للأجور، أي نزع الصفة الاجتماعية عن الأجر.

ويدخل عالم العمل في اللاستقرار، وتتعمق بالنتيجة الفجوة الآخذة بالاتساع في الأجور، ليس بين الماهرين وغير الماهرين، أو المتعلمين وغير المتعلمين، وإنَّما هي بين الماهرين ذاتهم وبين غير الماهرين ذاتهم. لقد سبق لمارتين وشومان، أن بينا «أن ما واجه صناعة الصلب سيواجه المصارف في التسعينيات». والموضوع نفسه أخذ ينطبق اليوم على الاختصاصين والعاملين في حقل الكومبيوتر، والعاملين في وادي السيليكون في كاليفورنيا خير من يعرف ذلك، إذ بدأوا منذُ عقد استخدام خبراء من الهند بأدنى الأجور، وكانت الطائرات تنقلهم في بعض الأحيان إلى أماكن عملهم. ويسمي الخبراء مشروعاتهم هذه المقتصدة للكلفة (شراء العقول) (Brain Shopping)[١٩]. هكذا يهمّش العمل، ويترنح العقد الاجتماعي ويتآكل، ويتقاطر الخارجون متنوعين إلى الشارع.

تفكّ العولمة من جانب واحد العلاقة مع دولة الرفاه الاجتماعي، وتدفعها باتجاه جديد في العلاقة للتكييف مع التغييرات الجديدة والتي تتجاوز حدودها الوطنية. وتتضح الصورة على غموض، ويتم فرز الناس بشكل حاد في محميات، وينعزل كُلّ في غيتواه السكني، ففي حين «تختار النخبة، العزلة، وتدفع برضاها ممولة عزلتها»[٢٠]، لتحمي نفسها من التواصل مع الغيتوات الأخرى، فإن الناس التي لا

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٧٤، ١٧٦ و١٧٧.

(٢٠) Bauman, *Le Coût humain de la mondialisation*, p. 37.

يمكنها الانتماء إلى هذه النخبة، تُدفع باتجاه المحميات السفلى، وتستبعد ممنوعة من التواصل مع المحميات الأخرى. أنّه بالضبط، وكما يقول بومان، الفرق بين الكرامة والاحتقار، بين الإنساني واللاإنساني. وهكذا يتقطع التواصل بين الجماعات، ويختفي التناغم، وتخضع الغيتوات السفلية خانعة في ما يشبه الحبس الاجتماعي. وتختفي بالتدريج، الساحات العامة من المدن ـ أغورا[٢١]، ويتعمق الانشطار بين قمة العالم الغنية المتوسعة أفقياً، وقعره الفقير الذي ينحدر بعمق لولبي إلى قعر القعر.

ولأن هذا النظام لا يصنع الثروات فقط، وإنّما يصنع الفقر الهائل أيضاً، تكاثرت النزاعات في النظام العالمي وازدادت حدّة. وتدفع الأزمات «إلى تغيير البنى، وهذا ما يؤدي إلى تعميق حدّة توزيع القوة وعدم المساواة. وفي الوقت نفسه يرتفع منسوب التناقض في النظام العالمي، وينمو مستوى النزاع في شقه الاقتصادي، «إنّها لنادرة من نوادر التاريخ أن يكون على الخاسرين من العولمة بالذات، دولة الرعاية الاجتماعية والديمقراطية الفاعلة أن يدفعا كُلّ شيء في المستقبل، بينما يحقق الرابحون من العولمة أرباحاً خيالية ويتهربون من مسؤوليتها عن ديمقراطية المستقبل»[٢٢].

والعولمة تعني بامتياز ـ على الرغم من تفوق الاقتصادي ومظهره الواضح ـ العمل السياسي، «فالشركات التجارية، خصوصاً العاملة منها كونياً، ليس لها دور رئيسي في تشكيل الاقتصاد فقط، وإنّما في تشكيل المجتمع بأكمله حتّى لو اقتصر الأمر فقط على تمكّنها من تجريد المجتمع من موارده المادية (رأس المال، والضرائب، وأماكن العمل)»[٢٣].

والتكنولوجيا وهي عصب العولمة، هي سياسة، قبل كُلّ شيء، لأنها تقوم بالأساس على مبدأ لفظ المنافسين والسيطرة. وهي سياسية لأنها تخدم بالدرجة الأولى القوى الاجتماعية المسيطرة، فهي تقدم المزايا لقلة في العالم، في حين أنّها تهمش الأكثرية. وتضفي عليهم صفة اللا حاجة، فإذا كان الأغنياء السابقون قد احتاجوا إلى الفقراء، فإن الجدد لم يعد لهم حاجة بهم. ومن يهتم، فالغنى عالمي، في حين أن الفقر محلي. وهو يصبح موضوعاً جاذباً تنجح في نقله المعلومات ومهرجاناتها الدائمة عبر

---

(٢١) أغورا الساحة العامة، التي طالما افتخرت بها وقدستها روما، لأنها المكان الذي كان يتم فيه التفكير معاً، وصياغة الرأي العام. والمراقبة المباشرة والتحكيم.

(٢٢) أولريش بك، **ما هي العولمة؟**، ترجمة أبو العيد دودو (كولونيا: منشورات الجمل، ١٩٩٩)، ص ٢٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

وسائل الإعلام، وفضائياتها التي تصل إلى الذي على الهامش، أنى كان، لتخبره، من دون أن تتوجه إليه، أنّه محروم. يقدم الفقر كمادة إخبارية، الفقر هو الجوع في العالم، منقطعاً عن أي صلة بما يجري للعمل، وكيف يتم إقصاؤه من الحياة البشرية. من الجلي أنّه «يتعذر شفاء الفقر، فهو ليس مؤشر مرض الرأسمالية، بل على العكس هو الحجة الدامغة، على أنّها بصحة وعافية»[٢٤] في عالم يقوده الاستهلاك عبر لا أخلاقية التبذير وعبثيته، إذ «إن الرغبة لا ترغب بالإشباع، على العكس الرغبة ترغب بمجرد الرغبة»[٢٥]. إن التبذير لمجرد التبذير، يجعل التأليه للثروة نفسها. «الناس هم ما يشترونه، ومع قوة الشراء ينتهي كون الإنسان اجتماعياً ويهدد ويبدأ الطرد والإقصاء. «إن السوق تريد بالفعل، منتوجات، مقننة، سهلة البيع، وغير مزعجة، بينما كُلّ ذي أهمية مزعج بالضرورة. و«الاختلاف الحقيقي لا يمكنه أن يولد إلا من رفض الخطاب المهيمن. إنّه يتطلب مناهضة واثقة للإمتثالية، ليس للسوق استعداد لقبولها»[٢٦].

وإذا كان لرأس المال أن يتعولم، وللعمل أن يبقى محلياً، فمن الطبيعي أن تتعولم النتائج السلبية للعمل، أو اللاعمل، «فالتشابه الجديد لجوانب التطور في عمل الكسب. . هو الدخول في الموقت، المقتطع، وغير الرسمي في القلاع الغربية لمجتمع عمل الوقت الكامل. وبذلك يمتد في مركز الغرب البساط الثقافي الاجتماعي المرقع، الذي يعني التنوع، وانعدام الرؤية، وعدم الاستقرار في أشكال العمل والسيرة والحياة في الجنوب»[٢٧].

## ٣ ـ عولمة الأخطار

إن النتيجة الراهنة للعولمة هي: «الثروة الشاملة، والفقر المحلي، وكذلك الرأسمالية من دون عمل»، ومن الطبيعي أن يتخذ، تقطيع العمل والفقر والهجرة، الرعب والعنف، الكوارث الطبيعية والبيئية، الإرهاب واللاجئين، النزاعات بأشكالها بين الجماعات والدول. . إلخ، طابعاً معولماً. وأن يتم بناء عليه تشخيص مجتمع الخطر الدولي. «إن الأخطار الشاملة المذكورة تجعل الأعمدة الحاملة لحسبان

---

(٢٤) Bauman, Ibid., p. 122.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٢٦) كريستيان دولاكومباني، «تاريخ الفلسفة في القرن العشرين،» **الثقافة العالمية**، العدد ٨٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ١٩٦.

(٢٧) أولريش بك، **هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية** (كولونيا: منشورات الجمل، ٢٠٠١)، ص ٥.

الأمن التقليدي هشة: تفقد الأضرار محدوديتها المكانية والزمانية، فهي شاملة وذات أثر دائم يكاد لا يكون من الممكن تحديد مسؤولين معينين عن الأضرار، فمبدأ المتسبب يفقد شيئاً من وضوح الخيار، ولم يعد من الممكن كذلك تعويض الأضرار مالياً، إذ من العبث أن يضمن الأمن نفسه من آثار حالة الأسوأ المتصل بلولب التهديدات الشاملة. وتبعاً لذلك ليس هناك مشاريع للعناية اللاحقة في حالة وقوع الأسوأ»[٢٨].

وعندما يتم شحن هذه المخاطر بالنزاعات العرقية والعصبية والدينية، نصبح أمام كوارث معولمة متنقلة.

من ينجح في البقاء؟ و« هل لنا الحقّ في البقاء، هل نملك الحقّ ـ كما يقول جاك ديلور، رئيس السوق الأوروبية المشتركة مخاطباً الأمريكيين ـ في صياغة تقاليدنا، تراثنا ولغاتنا. وهل يشمل الدفاع عن الحرية ما يبذله كُلّ بلد لاستخدام المجال البصري والسمعي لضمان الحفاظ على هويته؟»[٢٩].

«إن نداء العصر الجديد هو «لينقذ نفسه من يستطيع ذلك»! ولكن من هو الذي يستطيع ذلك؟

وهل يبدو ذلك ممكناً؟، إذا كانت «السرعة، والحوادث» أهم ما يميز الحضارة المعاصرة، فيبين فيريليو، أن زيادة وتيرة إيقاع الحوادث، لا تؤثر فقط على الواقع الحالي، وإنَّما تتعداه إلى إنتاج الاضطراب والقلق للأجيال القادمة»، «ولا تحدث الكوارث عرضاً، وإنَّما تشكّل ركيزة في الأداء، ولا يبقى بحسب فيريليو، إلا عرضها في وقت حدوثها»[٣٠].

ويرى فيريليو[٣١]، «أن مبدأ المسؤولية، تجاه الأجيال القادمة، يقتضي عرض الحوادث الآن، في المعرض المستقبلي للحوادث، وهذا المعرض يهدف بالدرجة الأولى لأن يواجه البهتان الأخلاقي والجمالي للمرجع الرئيس، وفقدان المعنى الأساسي، حيثُ إننا غالباً ما لا نكون فاعلين حقيقيين، وإنَّما شهود أو ضحايا». لا بل أكثر من هذا، نحن شهود اندثار البدائل. بتأثير النيوليبرالية، بالنتيجة، تتهدم كُلّ مؤسسات التضامن على المستوى المحلي والدولي.

---

(٢٨) بك، **ما هي العولمة؟**، ص ٦٨.

(٢٩) ثورو، **مستقبل الرأسمالية: كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد**، ص ١٥٤.

(٣٠) «Foreword by Paul Virilio,» <http://www.onoci.net/virilio/pages_uk/virilio/all_avertissement.php>, p. 1.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢.

والمفارقة: تُدفع الأعداد الغفيرة كي تصبح عاطلة عن العمل، معدمة فقيرة مسلوبة عاجزة، وتسعى الإدارات المحلية في الوقت نفسه لتنظيف الشوارع ومراكز المدن، لئلا يشوه منظر العاطلين عن العمل بأشكالهم المختلفة منظر المدينة في وجه المستهلك، والنتيجة هي أن تتحول الشوارع العامة والساحات إلى شوارع خاصة (تفرز خصيصاً بقوة الاستهلاك) للنخبة المستهلكة، وتنزع عن المدينة الأقسام المشتركة وساحاتها العامة، وتنزوي المدينة ويبدد معها تاريخها ويبعثر. ويعاد بشكل كاريكاتوري كآثار للبيع، وعلى شكل ديكورات لتاريخ مضى. وللحفاظ على النمط، في إطار المنافسة، تتسابق المدن في التخلص من المشردين، حيثُ تطبق سياسة (Zero Tolerance)، مع الذين يوسخون ويشوهون بمنظرهم الشوارع، ويصار إلى حشرهم في صفائح البؤس، بعيداً عن أعين المستهلكين، أي إقصائهم!

إن مشاعر الذين يسكنون البيوت إزاء المشردين، تحولت من التعاطف إلى اللامبالاة، ثُمّ إلى الكراهية والنفور، ويرغب المواطن المتوسط في أن يزيحهم من جواره إلى جوار شخص آخر، مع أن هناك جزءاً كبيراً من الناس لا يعرفون أين موقعهم فوق أو تحت، وإلى أي أجل. إذ تتطور «المبهمات وتختلط وتتداخل، فيعيش الناس أكثر فأكثر بين فئات من الفقراء والأغنياء»[٣٢]. ويستميت هؤلاء محاولين التسلق إلى فوق مهما كان عدد الضحايا تحت أقدامهم، ومن ذا الذي يرغب في أن ينضم أو أن يرى هؤلاء الضحايا الفاشلين! «فرص عمل مبعثرة، آمال مهجورة، أوهام ضائعة، غضبات مستهلكة، مرارات متراكمة، مخاوف متقيأة»[٣٣].

«ويذهب فالرستين إلى أن تعميم المنطق الرأسمالي وتعميقه، يتسببان في تحديات بالمقياس العالمي، ويضيف إلى ذلك ردود الأفعال ضدّ الغرب، وضدّ الحداثة والأصولية، وكذلك ضدّ حركات الدفاع عن البيئة والتيارات الوطنية الجديدة، إذاً فمنطق النظام الداخلي يتسبب في الاثنين معاً: التكامل العالمي والانهيار العالمي». ويبقى السؤال «أين يبقى الإيجابي؟ إنّه يعتقد أن هناك في النهاية خطر انهيار النظام العالمي وسقوطه»[٣٤]، فنحن نعبر جميعاً ومعاً، إلى الموقت الغامض. أنّه دخول العالم كُلّه في مرحلة المجهول، الذي تتوسطه المخاطر.

---

(٣٢) بك، **هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية**، ص ٧.

(٣٣) صادق جلال العظم، **ما بعد ذهنية التحريم: قراءة «الآيات الشيطانية»: رد وتعقيب** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧)، ص ٣٢٥.

(٣٤) بك، **ما هي العولمة؟**، ص ٥٧.

## ثانياً: الدولة في العولمة

لقد عرّف ماكس فيبر الدولة، بأنها المؤسسة التي تحتكر وسائل الإكراه، وتستعملها في نطاق الأراضي التي تمارس عليها سيادتها. ولكن، يجري اليوم بشكل أو بآخر توزيع وفصل لسلطات دولة الجماعة. ولم يعدّ اكتفاء الدولة الذاتي يقوم على الأقانيم الثلاثة، العسكرة، الاقتصاد، والثقافة فحسب، فتعمد إلى إيجاد الأحلاف (الاتحاد الأوروبي، حلف الأطلسي)، وهي تتخلى طوعاً عن جزء من سيادتها. ويصبح، على الدول عبر الحدود، أن تقتسم ولاء مواطنيها مع سلطات محلية واجتماعية عالمية، من جهة، ومع سلطات فوق دولية وفوق وطنية من جهة أخرى. وهكذا تفقد الدولة احتكارها المطلق شيئاً فشيئاً، وتضطر إلى المشاركة به لتأمين أدائه. «ويفلت الاقتصاد كلياً من المراقبة السياسية»، ويتغير مفهوم حقّ الدولة في التدخل به، لا بل أكثر من ذلك يجب أن تؤمن الظروف المثلى للتبادل. إذ إنَّ التحويلات المالية تصل إلى ١٣٠٠ مليار دولار في اليوم، وهذا ما يوازي ٥٠ مرة حجم التبادل التجاري»[٣٥]، ما يدفع للحديث عن الحكم المعولم، من دون أن يكون هناك حكومة معولمة.

وهذا يثير نقاشاً حول موضوع سيادة الدولة الوطنية في إطار العولمة، «يجب أن تفهم السيادة اليوم وتدرس بصفتها قوة مفصومة، ويتم إدراكها على أنّها مقسمة بين سلسلة من الممثلين ـ الوطنيين والمحليين والدوليين ـ عل هذه التعددية الملازمة لها تحدها وتقيدها»[٣٦].

تترافق التغيرات على المستوى الدولي، بأخرى على المستوى المحلي، إذ «تتحول الدولة من مبدأ أيديولوجية الموظف القائمة على المصلحة العامة، وعلى أسطورة (ميثولوجيا) الدولة، إلى أيديولوجية ذات طابع تكنوقراطي، يجيب بشكل أساسي عن موضوع الإدارة العامة (Management)»[٣٧]. وهي تتشارك الإدارة مع السلطات المحلية الضيقة. «ولكن هذا لا يعني تدخلاً أقل للدولة، ولكنها إعادة بناء وإعادة توظيف لأدائها، الذي يتبلور بشكل جديد للديمقراطية، يقلب العلاقة بين التمثيلية والشرعية، حيثُ كانت الشرعيّة تستمد من الأكثرية، التي تجعلها تمثيلية، أما اليوم وخلافاً لذلك، تنشأ مؤسسات وتكوّن شرعية من دون أن تكون تمثيلية، ويكفي أن تكون شرعية بنظر أعضائها. أنّه الخلط المبهم بين العام والخاص»، «فلم تعدّ الخدمات

---

(٣٥) Bauman, *Le Coût humain de la mondialisation*, p. 103.

(٣٦) بك، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٣٧) Tristan Florenne, dans: *Le Monde diplomatique* (décembre 2003-janvier 2004), p. 32.

المقدمة موجهة كما في السابق (عن خطأ أو عن صحّ) للمصلحة العامة، ولكنها تقدم كشيء مناسب لأفراد ولمجموعات محددة»[٣٨].

وبفعل انشطار سيادة الدولة، يتعمق التناقض بين السلطة الفعلية والسلطة القانونية. حيثُ يتم، بمساعدة الخبراء، فرض واقع جديد، كي يصبح واضحاً للعيان، وبطريقة منتظمة تسهل حكمه من قبل الدولة وممثليها، وتحميها من العادات الموروثة، وتقطع مع الجذور إن بالنسبة إلى مستعمليها، أو إلى ضحاياها[٣٩] تدفع العولمة باتجاه إقصاء الدولة من الاقتصاد، وتضغط باتجاه تقليص دور دولة الرفاه الاجتماعي، في حين يتطلب أداء العولمة تعزيز دور دولة الأمن الاجتماعي، فيبدو بهذه المفارقة، وجود الدولة ضرورياً لاستقرار العولمة، إنه في الآن معاً تعزيز دور الدولة الاجتماعي، على حساب دور دولة الرفاه الاجتماعي، فتدفع العولمة الدولة باتجاه تناقض جديد، يعاد معه البحث، وإعادة النظر بالدولة كلها، كمفهوم، ودور، وإطار ناظم للعلاقات البشرية، كأفضل ما توصل إليه التنظيم البشري. وتهتز أسس علاقات مؤسساتية، تنظم علاقة وموقع الفرد بالدولة، التي لطالما أمّنت ملاذ الانتماء، ونجحت دائماً، وبأشكال مختلفة، لا بل طورت من أدائها في إطار مواجهة التغيرات والأزمات. والدولة اليوم، أمام واحدة من المنعطفات التاريخية لوجودها، تهتز أسسها، وتتخبط معها الجماعات وتنكمش على نفسها وتدفع الفرد للبحث انتماءً عن أقرب جماعة. وإذا كان البعض في أجزاء العالم المتطور يصارع دفاعاً عن مكتسبات تاريخية، يمكنه ـ تسانده مؤسسات منجزة ـ تحمل الكلفة، فإن الفرد في دول العالم النامي، على تفاوت مستويات التطور فيها، يتخبط وحيداً، أو في مجموعات غير موحدة في أغلب الأحيان، في مواجهة معركة مبهمة، معزولاً ومجرداً من كُلّ وسائل الدفاع، ممنوعاً حتّى من الاستسلام فيها، لأنه نفسه يشكل وسيلة دفاع في معارك الآخرين.

## ١ ـ الرقابة في اللانظام

يتطلب تأمين البنية الآمنة لرأس المال، في وجه المخاطر المنزلقة، تعزيز الأمن الاجتماعي، فيصبح الجميع وكُلّ فرد، خاضع للرقابة ـ فهي موجودة وفاعلة في المكان والزمان وعلى مدار الساعة ـ وكأن الكاميرات ترصده، حتّى أدق أسراره. «أن تكون في الحيز المكشوف، الذي ترصده العيون دائماً، يمنعك من الحصول على حيزك الخاص». وعلى ما يذهب إليه جورج أورويل (George Orwell) في كتابه

(٣٨) Jacques Wajnsztejn, «Etat-réseau, réseau d'état et «gouvernance mondiale»,» *Temps critiques*, no. 13 (2003).

(٣٩) Bauman, *Le Coût humain de la mondialisation*, p. 53.

١٩٨٤، أن الجميع يملك تلفزيوناً، ولكن لا أحد يملك الحقّ بإطفائه»[٤٠]. وكُلّ التفاصيل عنك وحولك تظهرها بطاقات المعلومات الالكترونية، التي تبين أهليتك وملاءمتك كزبون ـ لتبني النمط السائد طواعية، ولو لم تختره، حيثُ لا بدائل ـ كي لا يكون هناك خسائر، أو صفر خسائر. «تقوم بطاقة المعلومات كغربال، يحمي المعولم، ويهمش المحلي». ويقصيه تماماً كما كانت مهمة بانوبتكين ميشال فوكو (Panopticon)، كآلة حرب ضدّ: الاختلاف وحرية الخيار والتنوع، «وبذا» ننتقل من حالة حيثُ الأكثرية تراقب الأقلية، إلى حالة تراقب الأقلية فيها الأكثرية»[٤١].

هذه الأكثرية المهمشة والمبعدة، ولا شيء أكثر «إهانة للإنسان من الإبعاد والمنع»، فلا عجب أن تقاوم وتدافع عن نفسها الضحايا، وكيف لها أن تجيب بغير ثقافة الانعزال والمنع، والفقر، وباستعمال نتائجه كأدوات، لحرمان من يحرمها، وكيف لا يكون العنف هو الوسيلة الأسهل والأنجع لقض مضجع الهانئين فوق، تصبح الحاجة ملحة لتعزيز دولة الأمن الاجتماعي، التي تؤمن للسوق أدواته، على حساب دولة الرفاه الاجتماعي، التي تتحطم، بنتيجة تحطم التسوية التاريخية بين الدولة الاجتماعية والسوق.

إن المسؤولية وهي الشرط النهائي والضروري للأخلاقية، في العلاقات الإنسانية هي التي تدفع الإنسان للمواءمة، وحتى الأذى. إن الإنسان الناضج أخلاقياً، هو الذي لديه إحساس بالحاجة إلى الأخر. ولكن عندما تفتقد الأخلاق، يتولد الشكّ ضدّ الأخر، وبالتالي الخوف منه وعدم التسامح مع الاختلاف باتجاه الغرباء، أنّها ثقافة الغيتو، فطلباً للأمن تتعمق الحاجة للفصل والعزل، فيكون بالتالي عزل للذات نفسها، وسكناها في الرعب والخوف. فلا الأبواب الإلكترونية، ولا الكاميرات المرقمة، ولا المساحات المقتطعة والفاصلة عن البشر، تستطيع أن تحمي من العدو الداخلي. إن عزل المدن الحديثة يؤسس للخطر أكثر ما يؤسس للأمان، فلا غرو أن يكون الرعب هو المسيطر في الغيتوات أسفلها وأعلاها، وتبدو الدروب كلها مفتوحة باتجاه الماضي.

تفلت الأمور أكثر وأكثر باتجاه الفوضى والعبث، ويحل اللانظام العالمي الجديد، حيثُ يكافئ الخروج على القواعد والقوانين. ويمكن القول إن اللانظام، وهو الممثل الأفضل للعولمة، يظهر الصورة الحقيقية للعالم. صورة يبدو أن الحرب الباردة نجحت

---

(٤٠) George Orwell, *Nineteen Eighty-four*, with an introduction by Julian Symonds, Everyman's Library; 134 (New York: Knopf, 1992).

(٤١) Bauman, Ibid., pp. 80-81.

في إخفائها، وكأن الأشياء كانت كُلّ في مكانها في نظام تلك الحرب، بشكل أو بآخر كان العالم مصنفاً، مرتباً، مجموعاً. أما اليوم فيبدو أن كُلّ شيء تقسم متبعثراً، فلا فكرة، أو موضوعاً يطرح يمكن أن يكون جامعاً، لا بَلْ إن السمة الوحيدة المشتركة هي اللامشتركات، فلا شيء يقدم باسم الإنسانية، ويتم التوافق عليه جماعياً. ويتعذر توحيد تعريف الفقر، ناهيك عن المقاومة، والإرهاب. تتسع مساحة الفوضى والغموض أكثر فأكثر، فكُلّ شيء مرشح للخروج عن النظام، ويتزايد الخارجين على النظام. تخرج الجماعة على نفسها، لتجدها في دائرة الخطر التي تهدد وجودها. لقد أوضح سانت ـ إكسبيري، مختصراً بشدة، وتبنى ذلك جوليان فريند موسعاً، «أن النظام هو علامة الوجود، وليس سببه»[٤٢]، فلا عجب أن يستقطب العالم، حدين اثنين خارجين عن النظام: الهجوم دفاعاً عن شرعية مستقبلية مفترضة (الحرب الوقائية)؛ والدفاع هجوماً عن شرعية مستحقة ماضية (اعتراض تدميري). وتجد لنفسها بين هذين الحدين، خروجات متنوعة أخرى على النظام، سمتها المشتركة، أقله اللاأمان، والرعب، ويدفع الحاضر الثمن من حساب المستقبل، فندخل جميعاً في اللانظام، في الموقت. ويبقى السؤال عن المستقبل معلقاً، ويبدو أن الطرق مشرعة إلى الماضي!

يتنبأ بنجامين ر. باربر بأن «العودة إلى الماضي تقدم الأمل المعتم في عودة القبلية لكثير من الناس عن طريق الحروب وإراقة الدماء، فتومئ نخبة غربية متشائمة من الثقافة بالموافقة على ذلك، وبلقنة الدول الوطنية التي تقف فيها الثقافة ضدّ الثقافة والشعب ضدّ الشعب والقبيلة ضدّ القبيلة، بمثابة نوع من الجهاد ضدّ كُلّ نوع من أنواع التفاعل والمبادلة. ضدّ التقنية، الثقافة الشعبية، وضدّ الأسواق العالمية»[٤٣]. ضدّ النظام، ضدّ الجماعة نفسها، ضدّ الفرد فيها بالدرجة الأولى، «لأن النظام هو علامة على وجود الفردانية التي نعرفها، والموجودة كشيء آخر غيرنا، وبمعزل عنا، وينتج عن ذلك في النتيجة، أن النظام هو علاقة خارجية بين الكائنات والأشياء، هو في الوقت نفسه علامة على المقاومة، هناك في الواقع، نظام للأشياء التي نقاومها، بفضل خصوصية الوجود كُلّه، إن أمواج البحر تقاومني، ولكنني أركبها للسباحة. والشيء نفسه بالنسبة إلى النظام المدني، يفرض علي العبودية، ولكن قوانينه نفسه وقواعده هي التي تؤمن لي الحماية الأكيدة»[٤٤].

---

(٤٢) Julien Freund, *Politique et impolitique*, philosophie politique (Paris: Sirey, 1987), p. 60

(٤٣) بك، **ما هي العولمة؟**، ص ١٧١.

(٤٤) Freund, Ibid., p. 61.

إن التقدم السياسي للمجتمعات واستمرارها، مرتبط بالضرورة بالنظام، تتغير قواعده وقوانينه، ولكنه يضمن وجود المكان للجميع، للمنتمين طواعية ولأولئك الرافضين المقاومين، فـ «المقاومة والخضوع، هاتان هما فضيلتا المواطن. بالخضوع يؤكّد النظام، وبالمقاومة يؤكّد حريته. إن اللاخضوع الممكن هو الذي يطبع سمته السياسية على الخضوع»[٤٥].

## ٢ ـ الثقافة في أسر العولمة

تطال التغيرات التي تحدثها العولمة، كُلّ الميادين والفئات، ولا تدع مجالاً لأحد كي يكون بعيداً عن تأثيرها، سلباً، أو إيجاباً. ولأنها تدفع نحو الغموض واللاستقرار، أكثر مما توضح، يجد الجميع نفسه، مضطراً للمواجهة.

«إن الناس على بعض صواب حين يحتاطون من الانزلاق التكنوقراطي للدول المعاصرة، لأن لديهم شعوراً عميقاً بغياب مشروع سياسي أو اجتماعي كبير، وليس لديهم كلهم الرغبة في السقوط من جديد، في مأزق الفكر السحري ـ الدينيّ، إنهم في سبيل البحث عن أدوات لفهم عصرهم، ويرغبون في خلق أشكال مستجدة للنقاش أو اللقاء»[٤٦]، «لكن الحصول على أجوبة أخلاقية وعقلانية عن مشاكل اليومي، يتطلب القيام بمجهود ذهني، أي بالفلسفة، بينما الخطوة الأسهل، هي اللجوء من دون تفكير وغريزياً، إلى ما هو جاهز في الصرامة التزمتية، إذا كان الطريق الصحيح هو طريق الفلسفة، فليس من العجب، في العالم أن نسلك طريقاً مختصراً هو التزمت»[٤٧] الذي يضمن تقديم أجوبة أحادية جاهزة، ونهائية، لا تبطل بمرور الزمن!

ولكن لماذا تبدو طريق التزمت آخذة في الاتساع أكثر فأكثر، حيثُ يخبو العام المشترك، وتزاحمه منتشرة ومتفرعة، الاهتمامات الأقلوية الخاصة، لا لتأكد على غنى المجتمع، بل لتزدهر على حساب العام فيه، مستفيدة جداً من مساحات الديمقراطية، المتوافرة أو المقتطعة بأشكال غير ديمقراطية، فتبرز وتطفو شؤون الأقليات، وتصبح قضايا تمييزها، الآخذة إمعاناً في الانقطاع والقطع مع العام، تفاصيل تشغل المجتمع برمته، وتدخله في اللاوضوح، والعجز عن التمييز، إذ يضيق الهامش ويتداخل، بين التعبير عن حرية الرأي والخصوصية، وبين التعدي على الحقّ العام.

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٤٦) دولاكومباني، «تاريخ الفلسفة في القرن العشرين،» ص ١٩٥.

(٤٧) كاترين كليمون، «البنيوية لم تمت،» **الثقافة العالمية**، العدد ٨٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، ص ١٩٢.

وهذه ليست حال العامة المحتارة من الناس، بل إنها أيضاً حال المفكرين، وفي الوقت نفسه امتداد وانعكاس لحال النظرية والفكر، ويبين كتاب **بعد النظرية**، إننا نعيش اليوم في الظلّ الشامل لعمالقة النظر والفكر، الذين مضوا من سبيل أو آخر، فمن شتراوس ودريدا وهابرماس وفوكو وإدوارد سعيد، وغيرهم، أما انتقلوا إلى الضفة الأخرى، أو كفوا عن إنتاج الجديد. وهؤلاء جميعهم، أتى خير إنتاجهم ما بين منتصف عقد الستينيات ومطلع الثمانينيات. واللاحقين لهم يجسدون حقبة «بعد النظرية»، أو في ظلّ النظرية. حيثُ إنَّ لم ينعدم التطبيق الخلاق، فإنه غالباً ما يأتي مصحوباً بالطيش والرطانة، وكُلّ ما ينم عن عدمية أخلاقية وسياسية، فنقل السياسة من الشارع إلى داخل الأكاديمية، والاستعاضة عن الشعار الدافئ والصاخب للطلاب بالبحث المنهجي الصارم والبارد، قد لا يكون الهدف منه تعميق المعنى السياسي، وإنَّما تضخيم البعد الثقافي فيه على حسابه».

من دون أن يعني هذا تلقائياً أن الشارع دائماً هو المكان الأفضل، والأكثر تعبيراً عن الديمقراطية. ولا سيما أن هذه الأخيرة، ترحرحت، وقد دخلت في نطاق التعامل في إطار العولمة، حيثُ تتوافر أنواع مختلفة من سلع الديمقراطية! وأشكال ممارستها وبحسب الطلب، وبحسب الدول.

تسقط المعايير والقيم من فوق، لم يعد هناك مكان للرأي المحلي بشكل عام، وقد لا يكون للأحكام أي علاقة بالحياة المحلية. الرأي العام مفهوم هلامي غير متماسك، وقابل قابلية لا متناهية للتشكل.

«لا شكّ أن استحضار الأجواء وصناعة الأمزجة لتصميم الرأي العام، وإشاعة التفاؤل والتشاؤم هو من غرائب السياسة والسياسيين والمراقبين والمختصين وأصحاب الشأن من أهل العقد والحل، إنهم يصنعون مزاج الناس ثُمّ يدعون الناس لاختياره في عملية ديمقراطية انتخابية»[٤٨]، إنهم «يسوطون الناس نحو الاتجاهات الصحيحة»[٤٩].

بعد تشييء البضائع، يتم تشييء الإنسان والقيم، فلا عجب أن تكون، «الحرية الفردية هي الضحية الأولى لنظام الأمن المعولم. اللامبالاة وقصر الذاكرة، فتنتشر السجون، ويتطور نظام العقوبات، وليس صدفة أن الانشغال بقضايا الأمن

---

(٤٨) عزمي بشارة، في: **الحياة**، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٤٩) ريتشارد كيرني، **جدل العقل: حوارات آخر القرن**، ترجمة الياس فركوح وحنان شرايحة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص ٥٨.

الاجتماعي، يترافق في مرحلة العولمة مع الوظيفة الجديدة للدولة، وبالتحديد تقليص سيادة الدولة»[٥٠].

## ثالثاً: الواقع العربي انخراطاً ومقاومة للعولمة

فشلت مشاريع بناء الدولة الوطنية، المستندة إلى مشروع الاستقلال السياسي، والتنمية الاقتصادية للدول النامية، بما فيها العربية. ما أعاق الاندماج، والمشاركة وصولاً إلى المواطنة، فأصيبت الدولة الوطنية بالعجز عن مواجهة تحديات الاستجابة للمتغيرات الكبرى في العولمة ـ الاقتصاد والتكنولوجيا، حضور معولم من دون انتماء ـ ولم تفِ بالمتطلبات الأساسية السياسية ـ الاجتماعية والاقتصادية في الداخل، فنتج عن ذلك ضعف الدولة داخلياً وخارجياً. دخلت معه المنطقة العربية في نفق أزمة طويل، ليس أدل عليه أنّه «بعد الحكم الاستعماري المباشر ما بين أواسط القرن التاسع عشر وأواسط القرن العشرين، عادت قوات عسكرية غربية لتغزو وتحتل بلداً عربياً مهماً كالعراق. هذا إضافة إلى استمرار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل منذُ عام ١٩٦٧. هذا واقع يثير الحيرة والقلق، إذ يطرح تساؤلات عديدة حول أهلية المنطقة العربية في صون حريتها تجاه الغير، والدفاع الفعّال عن حرمة أراضيها»[٥١].

بالطبع، قبل الحرية ـ التي ظلت عند العرب موضوعاً إشكالياً على الدوام ـ كانت الضحية الأولى لهذه الخسارات مجتمعة، هي الوحدة العربية، التي طالما شكلت الهدف الجامع/ المانع، فعلى الرغم من كُلّ المشتركات ذات السمة الحضارية، من اللغة، إلى العادات والتقاليد، والتاريخ المشترك، والدين، إلا أنّها كلها لا توحدهم، فكُلّ هذا لا يكفي كما هو واضح كي يوحدهم، في حين أن الكثير من السلبية وقسط من العدمية ومروحة من اللامبالاة، تبدو سمات مشتركة بينهم لماذا؟ يعتقد إدوارد سعيد، «أن المشكلة الكبرى تتمثل في كُلية الطرح الخاص بالهوية القومية، أو ما فضّل تسميتها بـ «سياسات الهوية» ـ ذلك الشعور الذي يقضي بأن كُلّ ما تفعله يجب أن يكتسب شرعيته، أو أن يمرّ عبر مصفاة هويتك القومية، والتي هي في أقصى حالاتها محض خيالٍ كامل، كما نعرف جميعاً. أعني بذلك الهوية التي تقول إن جميع العرب هم متجانسون تماماً ضدّ جميع الغربيين الذين هم على الشاكلة نفسها[٥٢].

---

(٥٠) Bauman, *Le Coût humain de la mondialisation*, pp. 180-181.

(٥١) جورج قرم، «مأزق الحرية في العالم العربي بين التقييد الخارجي والعوامل الداخلية،» **السفير**، ٤/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٥٢) كيرني، **جدل العقل: حوارات آخر القرن**، ص ٣٨.

لعل هنا مكمن الأزمة الممتدة والتي يراوح فيها العرب، كما يقول برهان غليون، «إن السبب الرئيس لاستمرار هذا الانحباس، الذي هو تعبيرٌ عن استمرار الأزمة وتفاقمها، هو غياب الوعي الموضوعي بأبعاد المشكلة الاجتماعية والتاريخية، وغياب الرؤية الواضحة». [٥٣]. «والوعي وهو أصل الحرية وتحكم الإنسان بنفسه ومصيره»[٥٤]، «إنّ إشكالية الحرية في العالم العربي هي إشكالية لا تعالج مباشرة الجذور التاريخية لانحراف الحرية نحو خدمة العصبيات المختلفة، بل يبدو إن الإشكالية تنحصر في الخوف الذي يخالج شعور القيادات الفكرية والدينية والسياسية العربية، بأن تأسيس الحرية كمبدأ عام في حياة المجتمعات العربية قد يؤدي إلى حالة من الفلتان الأدبي والفكري والأخلاقي والسياسي، يجب منع حصوله بكل الأساليب»[٥٥]، عليه تخنق حرية التعبير، «فما ما هي حرية التعبير؟ تلك حرية لا وجود لها من دون حرية الإغضاب»[٥٦] و«قبل أن أُريد تحقيق شيء يجب أن أدرك من أنا، وقبل أن أغير وأطور وأنهض، لا بُدَّ لي أن أكون ذاتاً: أي إرادة»[٥٧].

## ١ ـ مقاومة العولمة بالانسياق الرخو

لقد فشلت الثورات السياسية في المنطقة، ولم يستطع الإنسان العربي الخروج إلى العالم. ليس لأن مبادئ تلك الثورات فاشلة، أو مؤسساتها، ولكن لأن العرب فشلوا في تبنيها، والتزامها. «لم يستطع الوعي العربي أن يقبل الواقع كما هو، ولم يستطع أن يرفضه كما هو. بقي العالم كما هو منذُ أكثر من قرن رمزاً للسيطرة الغربية»، وفي المحصلة فإن الإنسان العربي، قبِل العالم بكليته، وخضع له، واحتج عليه ورفضه بشكل شامل «فإن التقاليد العربية لم تتغير على مرّ العصور أو أعيدت إلى البروز مع استقلال الكيانات السياسية العربية في القرن العشرين، إذ أصبحت العصبيات القطرية والعصبيات داخل كُلّ قطر هي سيّدة الموقف»[٥٨].

لقد مهد جمود الحركة، كي يدفع حتّى التناقضات، إلى تسهيل حالة الانسياق الرخو لما يحدث، وما التكييف السهل، إلا الدلالة الأكبر على الضياع، الذي يدفع العرب عميقاً في الأزمة. وأصبحت معها، حتّى الحقوق الطبيعية، في أدنى أشكال

---

(٥٣) برهان غليون، **اغتيال العقل: الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، ط ٣ (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤)، ص ١٢.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٥٥) قرم، «مأزق الحرية في العالم العربي بين التقييد الخارجي والعوامل الداخلية».

(٥٦) العظم، **ما بعد ذهنية التحريم: قراءة «الآيات الشيطانية»: رد وتعقيب**، ص ٢٩٢.

(٥٧) غليون، **اغتيال العقل: الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، ص ٢٩.

(٥٨) قرم، «مأزق الحرية في العالم العربي بين التقييد الخارجي والعوامل الداخلية».

المجتمعات، تنظيماً وتطوراً، والتي تتيح للفرد هامشاً ولو ضيقاً من الحرية بين الصحّ والخطأ، ترفاً لا يُستحب اختباره، للفرد العربي. معه أنّه من الواضح، أن هناك «ثمة معادلة مهمة بين الحرية وبين دخول المجتمع في نهضة إنتاجية شاملة، فالمجتمعات التي لم ترافق أو تأخرت كثيراً في اللحاق بالثورات الإنتاجية المتتالية التي حصلت في الدول الغربية ابتداءً من القرن السادس عشر، هي المجتمعات التي لم تتمكن الحرية فيها من الانتشار ولعب دور الحافز الإبداعي في العلم والتقنيات، كما في السياسة والنظام الاجتماعي»(٥٩).

ولعل أهم مظاهر الأزمة وأعمقها اليوم هي فقدان الأمل والطمأنينة، والانطواء، والتخلي عن كُلّ موقف ايجابي تجاه الواقع، وغياب واستفاد فاعلية المثل الكبرى المحفزة، والباعثة على الأمل، يترافق هذا مع تدهور المناخ الفكري، وتراجع مساحات عمل العقل، وبروز كُلّ أنواع الظواهر العصبية، الطائفية، والعشائرية، ففي هذه المجتمعات تتسلط الجماعة عبر ممثليها، وتستبد فتخنق الفرد، وتدفع به بعيداً عن التفاعل الحيوي مع ما يحدث. تضيق الدائرة المحيطة بالفرد، فيقل اهتمامه بردّات فعلها وقيمها وأحكامها، فينكشف الفرد عارياً، قلقاً، وخائفاً من العالم، فيميل إلى الانطواء، رافضاً سلباً وسلفاً نفسه والآخر، فيدخل في كُلّ أنواع الحروب.

وعلى ما ذكر إلياس خوري، «الحرب هي بين الأنا والأنا، لم يعدّ الأخر ـ الغرب ـ بعيداً وغريباً. صار جزءاً من النسيج الداخلي ومن الحرب الأهلية. بهذا المعنى كان تهاوي أيديولوجياتنا من القومية إلى الماركسية، مؤشراً لدخول مرحلة المواجهة العارية مع الذات، وفي هذه المواجهة تتخذ الأشياء أحجاماً غير حقيقية، ويجري إسقاط الوهم على الحقيقة.

في هذه المرحلة تخسر الثقافة لمصلحة الشعائر، وينسحب العقل أمام الإيمان، وتختلط الأشياء ببعضها، كأن الهزائم تعلن أن لغتها هي لغة اللاعقل، وتؤسس لمنطق الحروب الأهلية التي تتحول إلى السمة الغالبة في العالم غير الأوروبي ـ الأمريكي»(٦٠).

كيف تنجو بعد حتّى المخيلة؟ المخيلة كما يقول سبينوزا، هي التي تسمح بإطلاق الفكر، لتصور عالم أفضل تبنيه في الغدّ. عندما تتحجر مخيلتك عند نموذج مضى،

---

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) العظم، **ما بعد ذهنية التحريم: قراءة «الآيات الشيطانية»: رد وتعقيب**، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

تحاول تصوره منقطعاً عن الزمان والمكان، فمن الطبيعي أن يتعطل الواقع ويتجمد الفكر وأن ينضب ما تعبر عنه، فكراً وذاتاً، وتتعطل وظيفة الإبداع. إن تعزيز ثقافة الإلغاء و/ أو بالعنف، أزاحت التنوع، وأعاقت الديمقراطية، وأدت إلى وجود فئات وتيارات مختلفة من الإسلام، يدعي معظمها أنّه الصحيح، في حين أنها، وبعضها بقوة العنف ثقافة وممارسة يريد أن يفرض رأيه ونموذجه كجواب وحيد صحيح مطلق. ويغلفه بالشكل الأخلاقي. وهذا ليس بجديد، فلطالما كانت تتم «مواجهة المشكلة، تقليدياً، من خلال الإصرار على خلط السياسي بالأخلاق. ما يعني إضفاء الطابع الأخلاقي على السياسة بشكل تبسيطي. «يكفي أن ننظر حولنا، كي نلاحظ، كم سهلنا حصول هذه التفاهة الأخلاقوية، وصف الكلام، مصدر لعدم التسامح»[٦١] ورفض الأخر، المختلف. ولكن هذا بذاته، لا يمنح الرافض الحقّ أو السلطة، لإلغاء الاختلاف، والمختلف. ولأن هذا الرافض لا يعترف بأي آخر، لا بُدَّ له من إلغاء هذا الأخير، الذي يشوه طهارته! من تدميره، وهو يدمر ما لم يكنه، وما هو ليس عليه. أنما هو يدمر صور عجزه. ومع هذا يظل الاعتقاد الحاسم، أن ليس بالإمكان بناء أفضل مما كان، هو النموذج المغلق الحاضر كجواب، من دون أن تنجح المخيلة في إيجاده، لذا تزيح من أمامه كُلّ ما قد يفصلك عنه في الزمان والمكان.

وكما هو الشأن اليوم، لم تكن هناك في العهود المظلمة رؤية لجعل الحياة أفضل. كانت العهود المظلمة فترة تراجع سياسي واجتماعي واقتصادي. بعد جمع الأجزاء المتبقية على الحياة إلى بعضها، تظهر الصورة، التي «برزت مزيج من الحروب المتصلة، والفساد، واللاقانون، والانشغال بأساطير غريبة، وأدمغة متحجرة لا عقل فيها»[٦٢].

وبعد، كيف لا يسحق ثقل التاريخ والقضايا الإنسان، أكثر من التحدي أن يعيش، أن يكون موجوداً! وما أهمية القضايا الإنسانية التي تطرح باسم الإنسان، والتي لا تهتم وتعنى بالإنسان نفسه.

## ٢ ـ الإسلام الجديد

عندما تنعدم المسؤولية والمحاسبة، فمن السهل أن يلبي إسلام مبسط لا يحتاج إلى عمل الفكر، يستند إليه إسلاميون، لإعادة إحياء التراث ـ ومهما بلغت كلفته في المجتمع ـ لمواجهة التحديات، بانتقائية، وبشكل منعزل؛ فـ «المقاومة» نفسها هدفاً، ولا تأتي ضمن نسق، ولا تتصل بالإجابة عن مشاكل التطور. يفوض هؤلاء أنفسهم

---

(٦١) Freund, *Politique et impolitique*, p. 27.

(٦٢) ثورو، **مستقبل الرأسمالية: كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد**، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

تقديم خطابهم إلى لا أحد، وبالتالي «إننا لا نستطيع أن نقول ما لا نقوله»[٦٣]، لا تلبث أن تصبح نتائج هذا الخطاب، توتراً عصبياً دائماً، يعيق أي نقاش، ويمنعه، وتتبناه العامة لأسباب مختلفة (بين اليأس، والقلق، وخيبة الأمل من العدالة الدولية)، فيتعزز الرأي الشعبي على حساب الرأي العام، لأن ليس هناك من يحاسب. ويتم أسر المجتمعات العربية بأغلبها، كضحايا، لخطاب ماضوي يقدم من دون تدقيق وبأشكال مختلفة وبمضمون واحد مسطح، ويتم الاستعانة بالفضائيات لترويجه، كغيره من السلع. ويتم تغليفه بعبارات حداثوية، كالحرية والديمقراطية.

«والآن نحفر في أرضنا المعرفية والفقهية لنكشف الوشائج العميقة بين الإسلام والديمقراطية تحت السطح الركيك والهَشّ.. بمعنى أننا نميز منهجياً بين آلية إنتاج المعرفة الإسلاميّة، ومنها الفقه، أو في أساسها، وآلية تشكيل الدولة، لنجد أن الإسلام يتمايز هنا ويلتقي هناك.. هناك في أداء الدولة وتجسيدها لأطروحة التلازم بين العدل والحرية، وبين النهضة والاستقلال، والسيادة والديمقراطية.. ونحن منهمكون بهذا الشأن يترصدنا العقل التحريفي ليختزل أطروحة الديمقراطية بأضعف حلقاتها أو تعبيراتها، صندوق الاقتراع، تمهيداً للمصادرة ودمقرطة الاستبداد بالنسب التي تزيد على التسعين دائماً، وتنطح المئة في المئة أحياناً.. أما الإسلاميون فإنهم يريدون المرور في صناديق الاقتراع إلى تأييد الاستبداد كما فعل القوميون والشيوعيون قبلهم. وما مؤشرات التوجه الإمبراطوري الأمريكي ببعيدة عن هذه المناحي كلها.. والمسألة في المحصلة هي مسألتنا، مسألة الثقافة الديمقراطية التي ننتجها وننشرها ونرسخها ونصبر عليها، ولا نستعجل ولا نقيم الانتخاب على التعريف السلبي.

إذ إنه في الأعم الأغلب تتم عملياتنا الديمقراطية الشكلية على الاقتراع السلبي، ضدّ باطل ما، من دون أن يكون هناك حقّ في مقابله، ونقضي حياتنا متنقلين من باطل إلى باطل، ويعود الاستبداد لينتج نفسه بالديمقراطية وصناديق الاقتراع»[٦٤].

«إن سبب التأخر الأساسي، كما يقول عالم نجدي، هو الإسلام نفسه. لأن إسلام اليوم لا علاقة له إطلاقاً بإسلام الماضي». وتشويه الدين ذُو نتائج خطيرة، إذ هو الدستور الذي لا حياة لجماعة من دونه. وقد أدت التفسيرات السيئة للشريعة إلى إفساد الدين، ودفعت الأمة إلى البربرية. لكن كيف يمكن تجديد الإسلام؟ ليس

---

(٦٣) Wajnsztejn, «Etat-réseau, réseau d'état et «gouvernance mondiale»».

(٦٤) هاني فحص، «ديمقراطية إنتاج الاستبداد،» **السفير**، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٤.

هناك إلا نشر العلم وقيم النهضة من تحرر عقلي وإدانة للروح الجبرية والاتكالية ورفض للزهد الصوفي، الذي يعكس الرغبة في الانسحاب من العالم بدل الانخراط فيه وبذل الجهد، وكُلّ هذا يؤدي إلى الانقسامات المذهبية والتعصب وغياب التسامح.

الانحطاط يترافق، ويعرف نفسه، بكل المفاسد السياسية مثل: الاستبداد والشقاق والنزاعات المستمرة واحتقار رجال العلم وتسليم أمور الدين إلى الجهلة والمنافقين. «وليس من المهم أن نركز علة هذا التفاؤل المفرط في سهولة حصول الإصلاح والنهضة الذي يعكس مناخ الحقبة وسذاجة إدراكها لعمق التغيرات الحضارية والدولية الحاصلة، وإنّما المهم إدراك كيف أصبح العقل هو جوهر الحضارة»[٦٥].

«لقد تمّ صنع العالم الحديث من دون مشاركة العرب (والمسلمين عموماً)، أو حتّى استشارتهم، بل حتّى على حسابهم»[٦٦]. إن جبهات القتال يعاد رسم حدودها الآن، ولا مفرّ من الاختيار، الآن. فإذا كان إدخال العرب قد تمّ ـ وأمكن في السابق ـ عنوة في النظام ـ وهنا كما يبين العظم، تكمن مأساة العرب في العصر الحديث ـ فاليوم لم يعدّ السؤال بالمطلق تكون مع العولمة أو ضدها؟ بل ما هو موقعك؟ لأن طريق الخروج مشرّع.

تتنبأ مجلة **بيزنيس ماغازين** *(Business Magazine)* للعالم النامي «بأن الدول العربية» «ستصبح . . . في الواقع دولاً خانعة وتفقد السيطرة التي كانت لها في وقت من الأوقات على مصادرها»[٦٧].

يعز على العربي أن يرى خارطة العالم من دون وجوده، ولا زال يتمسك بالحلم والأسطورة، ولكن اليوم أكثر من أي وقت مضى لا بُدَّ من التصالح مع الذات، والإقرار بالواقع، من دون أن يعني ذلك التخلي عن الطموح. «من الممكن أن يكون الإسبان أحسوا الإحساس نفسه قبل ٣٠٠ سنة عندما خسروا صراعهم من أجل الهيمنة، وكفوا عن أن يكونوا قوة عظمى. وقبل ٢٠٠ سنة وجد الفرنسيون أنفسهم بعد هزيمة نابليون في الموقع نفسه، وهل يشعر أي شخص في هذه الدول بعقدة عدم المساواة؟

---

(٦٥) غليون، **اغتيال العقل: الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، ص ١٦٧.

(٦٦) العظم، **ما بعد ذهنية التحريم: قراءة «الآيات الشيطانية»: رد وتعقيب**، ص ١٦١.

(٦٧) نقلاً عن: Noam Chomsky, ««What We Say Goes»: The Middle East in the New World Order,» *Z Magazine* (May 1991).

حان الوقت لكي نتخلص من شبح الإمبراطورية المبتورة. الإمبراطوريات كلها نهايتها واحدة وإن اختلف الزمن، واليوم دور الإمبراطورية الأمريكية»[٦٨].

## ٣ ـ الانخراط أو الاندثار

إذا ما رغب إنسان، أو بلد في الانغلاق عن العولمة أو يعد نفسه للقيام بنشاط، كمثل حماية الإنتاج الوطني بسياسات الاكتفاء الذاتي، أو حماية الثقافة الوطنية بالانعزال عن العالم وقطع التواصل معه، فإن ذلك ليس مستحيلاً وحسب، ولكنه يعني العمى والصمم عن التغيرات المتراكمة، والانتفاضات التي يصبح حدوثها أسهل، ونتائجها أصعب على الاحتواء.

ولأن التقدم سائر لا محالة، يؤكّد محمد فريد وجدي، أنه «لا محيد للعرب والمسلمين عن الانخراط فيه، إذ إنَّ الناموس الأعظم للمدنية الحديثة هو ناموس التقدم والارتقاء، أي جهاد الإنسان وكفاحه المتصل من أجل التقدم بالإنسانية نحو الأمام توسلاً بمبدأ الحرية. ذلك أن العالم رغم المحن والكوارث يخضع إلى قانون التقدم»[٦٩]، و«إذا كان المعمول به في الحداثة الأولى للدولة الوطنية أنّه: لا يوجد في عالم اللاعبين الوطنيين سوى طريقين للاستقرار: إما التوازن (توازن الذعر)، أو الهيمنة. لكن البديل في عصر العولمة يقول إما ضياع السيادة الوطنية، أو التعاون عبر الحدود»[٧٠]. ليس هناك من مخرج وطني من العولمة، ولكن هناك مخرجاً عبر الحدود.

إن كُلّ مشروع سياسي لا يحمل فيه مشروع تنمية اقتصادية، هو عبارة عن مشروع تهور وانتحار للمجتمع برمته. ومواجهة هذا يفترض، قبل كُلّ شيء، التغلب على حالة الهامشية الاقتصادية التي تعيش فيها الأقطار العربية، من خلال إعادة الاعتبار لعلاقة الحرية بالنمط الإنتاجي. إن أزمة العرب أكبر من زعيم أو ذات أو حتّى الثقافة برمتها. إنها إدارة الظهر لحركة التاريخ والهروب إلى الخلف، والانحلال من العلاقة مع الآخرين. إنه اعتزال عن ممارسة السياسة، فمجرد الاّ يكون هناك ميل طبيعي للتضامن من أجل المصالح المشتركة، تحل السياسة نفسها، تموت. وعندما ينتهي النقاش يموت المجتمع. والثقافات معرضة بكل بساطة للموت. وهذه هي التراجيديا!

---

(٦٨) أ. ف. بيستوجيف لادا، «توقعات مشاكل البشر في العقود المقبلة: عدد السكان إلى تضاؤل والإرهاب هاجس الجميع،» **الحياة**، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٢ (ترجمة الكاتبة عن الروسية).

(٦٩) غليون، **اغتيال العقل: الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، ص ١٦٠.

(٧٠) بك، **ما هي العولمة؟**، ص ١٥٩.

لهذا كُلّه، لا بُدَّ من مراجعة «الروابط التي تربط الاعتقاد الدينيّ بالحياة، قبل مراجعة علاقته بما بعد الحياة. وليس لمسلم اليوم، أن يغمض عينيه عن استحقاقات مواجهة الذات، المزيد من الانتظار يعني المزيد من الموت، ويعني إضافة إلى الموت الخروج أكثر فأكثر من التاريخ»[٧١]؛ فما معنى وجودك إذا كانت اللحظات تفقد دلالاتها التاريخية أمام قصور استعدادك ومتطلباته؟

## ٤ ـ الثقافة العربية تنحاز إلى السلطة

كمن يستفيق فجأة على هول المتغيرات، تدب ورشة الحديث عن الإصلاحات، وهذا بدوره يزيد من غموض اللحظة، ويدفع بأسئلة كثيرة وفي اتجاهات مختلفة، قد يتناقض واحدها مع الآخر، ويؤشر على ضبابيتها. كيف تعايشت المجتمعات العربية طويلاً وتكيّفت في المراحل المختلفة مع الأنظمة الفردية الحاكمة المتحكمة؟ وكيف استقرّت الثقافة نفسها؟ إن هذا يدفع باتجاه الجزء المعلق به البحث أبداً، وهو الشقّ الفكري، ووظيفة الإينتيليجنسيا العربية ومسؤوليتها. هذه الإينتيليجنسيا بمعظمها، توزعت تاريخياً في الدول العربية، بين حدين اثنين متناقضين، الإسلاميّ التراثي؛ والحداثي القاطع. حدان متخاصمان، لا يعترف أحدهما بالآخر، إلا في إطار مستلزمات الجدل الصاخب الشكلي. «وقد نجح الفريقان في الحقيقة في إفراغ الممارسة النظرية من محتواها العلمي»[٧٢] وفي إعاقة تشكل رأي عام. وهي بشقيها، تحمل برامج أسسها الفكرية، لا تنبثق تماماً عن الواقع المعاش، أحداها مستمدة ـ (ومسقطة على الواقع المحلي) ـ من الخارج بكليتها، وأخرى تقرب إلى الوهم أكثر منها إلى الحلم، بالتالي ركنت الأنظمة إليها وأصبح وجودها في هذا الإطار مفيداً ووظيفياً للأنظمة نفسها، فإلى جانب القهر ـ القمع الذي تمارسه الأنظمة، تستعين بسلطة الثقافة والمعتقدات لدى الأحزاب، لتعزيز وصايتها.

ولأنه يتوجب على الأوصياء تبرير أهليتهم لممارسة الحكم، ولو بتشويه الوسائل التمثيلية، كاللجوء إلى الاستفتاء مثلاً، وغيرها من الأساليب الدارجة في العالم، والتي أعيد توظيفها وبنجاح من قبل التقاليد والسياسات المحلية، وتم إحلالها في مختلف تفاصيل حياة الفرد والمجتمع، عبر منظومة علاقات يسكنها التوتر الدائم، وتتربص بالأزمات لإبعاد المنشقين. لينتصر بالتالي مفهوم دقيق ووحيد للحقيقة لا يتقبل الشكوك والمنافسات. كُلّ هذا يرسخ حداً أدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة في آن واحد بشرعية النظام وبصحة التماثل بين أفراده، وتحت حجة التجانس

(٧١) منذر حلوم، «الإرهاب وضرورة إصلاح الإسلام،» **الحياة**، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٤.

(٧٢) غليون، **اغتيال العقل: الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، ص ٤٤.

والانسجام في ما يتعلق بالمصلحة العامة، يصبح من الضروري تجاوز مختلف المعارضات، التي يمكن للجماعات أن تضمها، مهما صغر حجمها.

في هذا السياق، يلفظ المجتمع إلى خارجه كُلّ مختلف، ومن دون أية ضجة، وعلى مراحل متباعدة، حتّى استقرّت المجتمعات العربية، (بمعظمها إلا بعض التلاوين) على جسم متجانس قائم على أساس أن الانسجام أساس تحقيق المصالح! ولكن إذا كان هذا الشرط ضرورياً، أي الانسجام، فكيف يمكن أن تكون هذه المؤسسة ـ النظام معبراً عن مصالح مشتركة ولا تسقط؟

إن الأسئلة الصعبة لا تتعلق بالغايات فقط، بل بالوسائل، وحتى هذه الوسائل تتراوح في مستوى صدقيتها لتشتمل على مختلف الخيارات الجيد منها والسيئ. والسؤال هل يمكن للأشكال الحديثة للديمقراطية إنقاذ الموقف؟ وهذا سؤال أكثر من غيره يطال الجميع، فلا تكفي عبارات تدعو إلى تبني الديمقراطية، فما الذي يحصل الآن؟ حتّى يتم هذا ببساطة يجب إقرار ممارسة الديمقراطية وهي من دون منازع المنافس الأقوى للوصاية؟ الديمقراطية التي تطلب بحدها الأدنى في المساواة، ليس المساواة في قول لا أو نعم! بل المساواة في الحقوق على اختلافها وبأساسها حقّ المعرفة وظروفها، فما معنى أن تطلب من الفرد أن يختار وهو لا يعرف الفرق في ما يخير به. الديمقراطية هي التي تضمن حقّ الفهم والمعرفة أولاً، ومن ثُمّ الخيار، تحت عنوان الحقّ في الاختلاف، الذي تضمنه الأطر القانونية، ولا تدفع بمن يمارسه إلى النبذ. وهذا أيضاً ليس بموضوع يقرر نقاشاً، فلا تصبح حقوق أي شخص ومصالحه مصانة، إلا عندما يكون هذا الشخص قادراً وميالاً بشكل معتاد على النهوض للدفاع عنها. إن جوهر وفن علم السياسة ليس كيف تدير شؤون الجماعة وحسب، بل إنه يتمثل أولاً في معرفة وتحديد مصلحة الجماعة، والعمل بالتوافق على تحقيقها.

ونظراً لالتباس هذا كُلّه، كان من السهل، أن يتم إلقاء القبض على الأمور بزمام القبضة الثقافية، وأن تنحاز الإينتيليجنسيا ضدّ الشارع، إلى السلطة لتشاركها المغانم، فليس عجباً ألا يفاجأ المثقف، بالزلزال الذي أصاب المنطقة العربية، أو ينتحر احتجاجاً لما يحدث، أو حتّى يسقط بالصدفة عن الشرفة، على الأرجح أن الجميع كان يعلم بما سيحدث، وبأدق التفاصيل، تروّجها الفضائيات كالمسلسلات، بل من المؤكد أننا جميعاً كنا نعلم بأن سانتياغو نصار[٧٣] سيقتل. إنها بالضبط المعرفة المترفة.

---

(٧٣) بطل الرواية الشهيرة: **سرد أحداث موت معلن، لغابريال غارسيا ماركيز.**

كم سيكون عميقاً ذاك العجز الأخلاقي الذي سوف تعاني منه الأمة غداً بعد التشويه الثقافي الذي تعاني منه اليوم؟

لأننا محكومون بالحياة، لا بُدَّ لنا من المقاومة كي نحياها فنستحقها عندئذٍ كبشر، وشرط ذلك الأول هو الحرية وانعتاق العقل والتفلسف، لأن «الفلسفة ابنة الفكر الحرّ، وسيلة العقل المنطلق القادر على النقد والنقض. . ثُمّ إعادة البناء، كما يؤكّد الجابري»[٧٤]، نعم إعادة البناء. . . وحذار من أي مدرسة فكرية تهدم وتنقض ثُمّ تترك العقل في العراء. الفلسفة قبل كُلّ شيء هي ثقافة السؤال. المستقبل مفتوح، غير محتم سلفاً. إن نظرياتنا تجعل ملاحظاتنا متحجرة. إن نمو المعرفة يعتمد بالكلية على وجود الاختلاف». والحرية هي قبل كُلّ شيء حرية الأخر.

(٧٤) محمد عابد الجابري، في: **الحياة**، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٤.